

Distr.: General
17 December 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السابعة والأربعون

٨-١١ آذار/مارس ٢٠١٦

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج

المقارنات الدولية

التقرير النهائي لفريق أصدقاء الرئيس المعني بتقييم جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢١٦ والممارسات المتبعة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير النهائي لفريق أصدقاء الرئيس المعني بتقييم جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية (البرنامج). ويقدم التقرير نتائج التقييم الذي يقدر نطاق جولة عام ٢٠١١ من البرنامج وأنشطتها والعبر المستخلصة منها. كما يقدم التقرير توصيات بشأن كيفية تنظيم البرامج المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية بشكل فعال من أجل جعل نتائج البرنامج متاحة على نحو أكثر تواتراً، وتعزيز أهميته بالنسبة إلى المستخدمين وتحسين إدماج أنشطة البرنامج في برامج العمل الإحصائية الإقليمية والوطنية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى إبداء رأيها في التقرير واعتماد التوصيات الواردة فيه والبت في تنفيذ جولة عام ٢٠١٧ المقبلة من برنامج المقارنات الدولية. وترد النقاط المعروضة على اللجنة للمناقشة في الفرع السادس من هذا التقرير.

* E/CN.3/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

150116 140116 15-22413 (A)



التقرير النهائي لفريق أصدقاء الرئيس المعني بتقييم جولة عام ٢٠١١
من برنامج المقارنات الدولية
أولا - الولاية التي أسندتها اللجنة الإحصائية إلى فريق أصدقاء الرئيس
وأساليب عمل الفريق

١ - وافقت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة عام ٢٠١٤ على إنشاء فريق أصدقاء الرئيس لإجراء تقييم لجولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية وإعداد تقرير أولي تستعرضه اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠١٥، على أن يعقبه تقرير نهائي يُعرض على الدورة السابعة والأربعين للجنة في عام ٢٠١٦. وقد ركز التقرير الأولي أساسا على قضايا الإدارة، وعلى الابتكارات والتحسينات المنهجية. وخلصت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠١٥ إلى الاستنتاج أنه ينبغي للتقرير النهائي أن يفضي إلى وضع مجموعة مشتركة وكاملة من التوصيات تهدف إلى جعل عملية برنامج المقارنات الدولية عمليةً مشتركة وأكثر تواترا تراعي احتياجات مستخدمي الحسابات والقدرات الإحصائية الوطنية. وشجعت اللجنة أيضا البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية على المحافظة على الزخم، وعلى النظر في عقد جولة مقبلة من برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٧.

٢ - وعقد فريق أصدقاء الرئيس، الذي يضم ممثلين عن ١٥ بلدا مشاركا، اجتماعا في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، ووافق، استنادا إلى المناقشات التي أُجريت خلال الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية، على ما يلي:

(أ) وضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم مع الاستنتاجات النهائية والتوصيات، بما في ذلك آراء من البلدان المشاركة والجهات المانحة/المستخدمين؛

(ب) التحقق من إمكانية عقد جولة مقارنة مقبلة "سريعة وخفيفة" (تشمل الآثار المالية والمنهجية) بهدف العمل تدريجيا على تحويل عملية البرنامج إلى عملية مشتركة أكثر تواترا تحقق نتائج متكررة وأفضل توقيتا.

٣ - وقرر فريق أصدقاء الرئيس أنه ينبغي للصيغة النهائية لتقرير التقييم المقرر عرضه على اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٦، مع إعادة تأكيد التوصيات الواردة في التقرير الأولي، أن تقدّم بشكل أساسي اعتبارات تتعلق بمستقبل البرنامج، ولا سيما القضايا التنظيمية والمنهجية المرتبطة بعقد جولات أكثر تواترا، وأن تشمل قضايا التمويل.

٤ - ويعكس هذا التقرير رأي الجهات المعنية المختلفة:

(أ) في ما يتعلق بقضايا الإدارة، جرى تناول قضايا المنظمات التي تشكل جزءاً من هيكلية إدارة البرنامج لعام ٢٠١١، من قبيل المجلس التنفيذي والمكتب العالمي في البنك الدولي والوكالات المنسّقة الإقليمية، وأدرجت خبراتها لعام ٢٠١١، المبينة في التقرير الأولي، في التقرير النهائي أيضاً. وجمعت أيضاً آراء الجهات المعنية بشأن التنظيم المقبل للبرنامج وهي كانت مفيدة في وضع التوصيات النهائية؛

(ب) في ما يتعلق بالاعتبارات المنهجية، شكلت المناقشة التي أُجريت مع أعضاء الفريق الاستشاري التقني مصدراً رئيسياً للمعلومات عن التجربة المكتسبة في عام ٢٠١١، وأدرجت أيضاً في التقرير النهائي النتائج التي جرى التوصل إليها في التقرير الأولي. وقدم إسهام هام يتعلق بالآثار والشروط المنهجية للمفهوم المقترح لاعتماد عام مرجعي لإجراء مقارنة مبكرة (٢٠١٧) وبإمكانية اعتماد مقارنة النقطة المرجعية المتجددة، بعد عقد ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠١٥ للوكالات المنسّقة الإقليمية، شارك فيها خبراء تقنيون؛

(ج) ترد الجوانب المتعلقة بالمستخدمين/الجهات المانحة في التوصيات النهائية وهي أتت وليدة مناقشات مع الجهات المانحة الرئيسية. كما أنها تركز على ضرورة تحقيق نتائج حسنة التوقيت ومتاحة على نحو متواتر.

٥ - ويقدم الفرع الثاني معلومات عن أداء الإدارة على نحو ما مورس على الصعيدين العالمي والإقليمي خلال جولة عام ٢٠١١، يليه وصفٌ للابتكارات والتحسينات التقنية والمنهجية في عام ٢٠١١. ويورد الفرع الثالث ملخصاً لاستنتاجات اللجنة الإحصائية بشأن التقرير الأولي. ويتضمن الفرع الرابع وصفاً لمختلف جوانب التخطيط للبرنامج المقبل. ويتضمن الفرع الخامس من التقرير التوصيات الختامية النهائية بشأن الجولة المقبلة للبرنامج.

ثانياً - برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١

ألف - الخلفية والإطار التنظيمي

٦ - برنامج المقارنات الدولية هو كناية عن عملية إحصائية تجرى على الصعيد العالمي بهدف تقدير مائلات القوة الشرائية تمهيداً لاستخدامها كمحوّلات للعملات بما يتيح مقارنة مؤشرات الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية للبلدان في جميع أنحاء العالم. وباستخدام مائلات القوة الشرائية كعوامل لتحويل العملات، تتيح المقارنات الناجمة عن تلك العملية للمستخدمين قياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبلدان ورصد حالات الفقر وتتبع التقدم

المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوجيه البرامج نحو أهدافها بفعالية. كما تساعد مماثلات القوة الشرائية الأسواق الدولية عن طريق تحديد الإنتاجية النسبية وإمكانات الاستثمار لمختلف البلدان.

٧ - ويتسم البرنامج بالتعقيد من الناحيتين التقنية والتنفيذية على حد سواء. ويقاس نجاحه بمدى إمكانية تحسين جودة البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية. ويكمن المبدأ الأساسي في أن يتوصل جميع المشاركين إلى اتفاق مشترك على المنهجية وخطة العمل والجدول الزمني. ومن الضروري أن تشجع ترتيبات الإدارة بيئةً تفضي إلى إنجاح البرنامج، من حيث توفيره لبيانات سليمة في جانبها التقني، وإقامة شراكة دولية مع مشاركين من الوكالات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل معاً بشكل فعال.

٨ - وتضم هيكلية إدارة جولة عام ٢٠١١ للبرنامج وترتيبات الشراكة مع الوكالات الإقليمية، فضلاً عن البرنامج المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي باعتباره برنامجاً مستقلاً ومنطقة محددة في إطار البرنامج، الهيئات التالية:

(أ) المجلس التنفيذي، باعتباره هيئة لصنع القرار وهيئة استراتيجية؛

(ب) المكتب العالمي، باعتباره أمانة المجلس التنفيذي، وهو مسؤول عن مجمل التنسيق مع البرنامج؛

(ج) الفريق الاستشاري التقني وأفرقة العمل (فرقة العمل المعنية بالاحتساب، وفريق الخبراء المعني بالتحقق، وفريق استعراض النتائج) من أجل توفير البحث والمشورة بشأن القضايا التقنية والمساعدة في عمليات الاحتساب وتحليل النتائج، في تواصل وثيق مع المكتب العالمي؛

(د) المنسقون الإقليميون، من أجل دعم وتنسيق المؤسسات الإحصائية الوطنية في تطبيق برامج الاستقصاء الشاملة، والمجالس الاستشارية الإقليمية لمناطق عدة.

٩ - وكان من أبرز التحديات المتصلة بنطاق برنامج عام ٢٠١١ استيعاب نطاق التغطية القطرية الآخذ بالتوسع بشكل كبير بحيث بات يشمل ١٩٩ من البلدان أو الاقتصادات، بما في ذلك في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا، و ٢١ من بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ وبرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، واقتصادا جمهورية إيران الإسلامية وجورجيا. وخصص البنك الدولي متعاونين في مناطق البرنامج،

وعملَ المكتب العالمي للبرنامج من خلال هؤلاء المتعاونين على إجراء الدراسات الاستقصائية/المقارنات المتعلقة بالأسعار الإقليمية.

١٠ - وقُدمت نتائج برنامج عام ٢٠١١ في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٤. وتضمّن التقرير الذي أعده البنك الدولي نيابة عن المجلس التنفيذي للبرنامج، وصفاً لاحتساب تقديرات برنامج عام ٢٠١١، وأنشطة الحكم التي دعمت عملية الاحتساب والنتائج الأولية. ويعرض التقرير أيضاً الخطوط العريضة لخطط تقييم حولة عام ٢٠١١ من البرنامج.

باء - النتائج الأولية الرئيسية التي توصل إليها فريق أصدقاء الرئيس

١١ - يمكن رسم صورة سليمة عن حولة عام ٢٠١١ من البرنامج استناداً إلى المعلومات الواردة في وثائق البرنامج كالتقارير ومحاضر الاجتماعات التي عقدها المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني، والمنسقون الإقليميون، وإلى الدراسات الاستقصائية والمقابلات التي أجريت مع الجهات المعنية الرئيسية ببرنامج عام ٢٠١١. وشمل الاستبيان الذي وُزع على الجهات المعنية عدداً من المجالات المواضيعية من منظور عالمي وإقليمي مثل إطار الإدارة والاضطلاع بأدوار ومسؤوليات مختلف هيئات الإدارة، وعملية صنع القرار والاتصال بين الجهات الفاعلة الرئيسية في برنامج عام ٢٠١١. وركّز الاستبيان على الجهات المعنية المشاركة عن قرب في حولة عام ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع ممثلين مختارين من الجهات المعنية. واستُقيمت معلومات أساسية إضافية هامة من التقارير السنوية عن البرنامج التي قدمها البنك الدولي إلى اللجنة الإحصائية، ومن دليل وكتاب البرنامج، والمواد التنفيذية والدليل التنفيذي، والمستجدات الفصلية للبرنامج والتقارير الإقليمية. وترد أدناه النتائج الرئيسية التي جرى التوصل إليها.

التقييم العام

١٢ - حاز برنامج عام ٢٠١١، في ضوء الاتساع الكبير للمناطق التي يشملها (من ١٥٠ إلى ١٩٩ بلداً)، على قبول أعلى بكثير مقارنة بالعمليات السابقة. وقد زاد استخدام مبادئ القوة الشرائية في جميع أنحاء العالم بعد تحسين توافرها. وإضافة إلى ذلك، تحسنت إلى حد كبير المنهجية المطبقة مقارنة بحولة عام ٢٠٠٥. وأرسى برنامج عام ٢٠١١ برنامج المقارنات الدولية على أساس صلب باعتماد مقاربات من قبيل القائمة الأساسية العالمية، وتطبيق الابتكارات التقنية الرئيسية، مثل مجموعة أدوات البرنامج. وعلى وجه التحديد، أسهم كلٌّ من التوثيق الواسع النطاق للبيانات الوصفية ومواصلة تطوير الأدلة

والكثييات التنفيذية للبرنامج إسهاما كبيرا في زيادة معارف الموظفين القيمين على تسيير الأعمال. وبرز تحدٍ ناجم عن الأثر التراكمي لجولتي البرنامج (لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١) حمل البرنامج على الانتقال من عرض "لمحة" تُعرض مرة واحدة عن كل من النقاط المرجعية على حدة إلى إيجاد بيئة هي أشبه ما تكون بعرض متسلسل زمنيا مستوف لشروط الاتساق الزمني.

١٣ - ومن الدروس الواضحة المستقاة من جولة عام ٢٠١١ أن الفترة الفاصلة بين الجولات، ومدتها ست سنوات، فترة طويلة جدا. ويرتبط هذا التصور الذي أعرب عنه أصحاب المصلحة جميعهم تقريبا (حتى قبل التماس أي آراء من المستخدمين)، ارتباطاً وثيقا بقبول نتائج البرنامج التي تدعو الحاجة إليها على فترات تتباعد عن بعضها بما يتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، مع استقراءاتها مقابل النتائج السنوية. غير أنه لا توجد في الوقت الراهن على الصعيد العالمي أي آلية تكفل ذلك باستثناء برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. لذا، فإن جزءا كبيرا من هذا التقرير يقدم تحليلا أكثر تعمقا لتواتر جولات البرنامج والفترات الفاصلة بينها.

هيكلية الإدارة

١٤ - يجوز القول في ضوء استجابات الأطراف المعنية أن هيكلية إدارة البرنامج لعام ٢٠١١ قد أدت بوجه عام عملا جيدا تماما. وثبت على نطاق واسع أن الهيكلية التي صُممت لتحقيق التفاعل بين المستويين العالمي والإقليمي على نحو يكون فيه المجلس التنفيذي هو الهيئة المركزية لصنع القرار ورسم الاستراتيجية ويكون فيه المكتب العالمي والمدير العالمي هما وحدتي التنفيذ، تشكل آلية مناسبة لمواجهة التحديات والمشاكل الرئيسية لعملية البرنامج. فحتى زيادة عضوية المجلس التنفيذي أتت على حساب تدني مستوى الكفاءة في عقد الاتفاقات واتخاذ القرارات على نطاق عملية البرنامج بأسرها. ولكن بشكل عام حولت هيكلية الإدارة الجديدة والمبادرات الإدارية البرنامج إلى عملية عالمية ناجحة.

١٥ - وقدّم النهج الموحد المتبع في الإدارة ووجود متعاونين على الصعيد الإقليمي حلا جيدا، وإن اعتري ذلك بعض أوجه عدم الكفاءة في مراحل ومناطق معينة. غير أن المناطق لم توقع جميعها على مذكرة تفاهم مع المكتب العالمي أو تضع ترتيبا واضحا للشراكة معه، أي أنه كان هناك نوع من الافتقار إلى اتفاقات صارمة بشأن المنهجيات والجداول الزمنية بين أصحاب المصلحة حتى في بدء العملية.

١٦ - ومن الدروس الواضحة المستفادة من جولة عام ٢٠١١ من البرنامج، ضرورة عدم تغيير أساليب الاحتساب بأي شكل من الأشكال بعد إعلان النتائج إلى البلدان.

وبالمثل، ينبغي ألا تكون البلدان قادرة على الانسحاب من عملية المقارنة بعد اطلاعها على النتائج. وينبغي لجميع الجهات المعنية أن توقع قبل بدء أنشطة البرنامج على مذكرة تفاهم أو اتفاقات خطية أخرى تصف إجراءات التعاون، وترتيبات تبادل البيانات والمنهجية المتفق عليها.

١٧ - وفي ما يتعلق بالجوانب التنفيذية، مثل وضع القائمة الأساسية العالمية، ومواد الدراسات الاستقصائية، ومواد الحسابات القومية، كان للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة دور فعال. وساهمت مشاركة المنسقين الإقليميين في الاجتماعات العالمية ومشاركة المكتب العالمي في الاجتماعات الإقليمية في إثراء المناقشات وكفالة إحراز تقدم سلس.

١٨ - وثمة عدد من أنشطة الدعم المقدمة من المكتب العالمي والفريق الاستشاري التقني والبنك الدولي تستحق تنويهاً خاصاً لإسهاماتها الكبيرة في نجاح البرنامج. واتسمت عملية تبادل البيانات والاتصالات بين المستويين العالمي والإقليمي بمزيد من الفعالية مقارنة بجولة عام ٢٠٠٥ من البرنامج. غير أنه سيكون من المفيد إنشاء نظام/إطار محدد للاتصالات يكون أكثر أمناً وشفافية والتزاماً بالمواعيد (على غرار نظام المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي).

المجلس التنفيذي

١٩ - كان المجلس التنفيذي هو الهيئة المركزية لصنع القرار ورسم الاستراتيجية في جولة عام ٢٠١١ من البرنامج. وكان لمنظمات دولية رئيسية (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والشعبة الإحصائية) مقعد دائم في هذا المجلس، ومثلت في المجلس كذلك عدة معاهد إحصائية وطنية (من الاقتصادات الكبرى أساساً). وعُيّن أعضاء المجلس على أساس ما لديهم من معارف وخبرات إحصائية واسعة في وضع مؤشرات وبرامج إحصائية تتجاوز النطاق الوطني دعماً لبناء القدرات، بما يتوافق مع القواعد التي اعتمدها اللجنة الإحصائية. وكان البنك الدولي حاضراً لأسباب مماثلة ونظراً لما يضطلع به من دور باعتباره الوكالة المضيفة للمكتب العالمي. وقد حُدّد التمثيل القطري ليكفل التوازن في تمثيل المناطق والهيكل الاقتصادية والقدرة الإحصائية لكل بلد. وشارك منسقو الأمم المتحدة الإقليميون في المجلس لمراعاة الأخذ بالنهج الموحد في بلورة ممثلات القوة الشرائية على الصعيد الإقليمي أولاً، ثم على الصعيد العالمي.

٢٠ - ووفقاً لتلك المبادئ، يمكن وصف تركيبة المجلس التنفيذي في برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ بأنها محكمة التوازن من حيث التمثيل الإقليمي، وحجم البلدان،

والقدرات، وتوليفة الأعضاء الدائمين. وكان المجلس يضم عموماً طائفة من أصحاب الخبرة في مجال الاستراتيجيات والتقنيات إضافة إلى خبرات كافية تؤهلهم للإشراف على البرنامج.

٢١ - غير أن عدد أعضاء المجلس التنفيذي الـ ٢٥ (منهم ١٠ أعضاء من المنظمات الدولية) كان أكبر من أن يتيح للمجلس القيام بعمله بصورة فعالة. لذا، ينبغي لعدد أعضاء المجلس أن يكون محدوداً للغاية كي يكون هيئة فعالة لصنع القرارات.

٢٢ - وفي ضوء نهج أرشق وأكثر تكاملاً للبرنامج، ينبغي لأدوار المجلس التنفيذي ومسؤولياته أن تكمن في القيام بدور هيئة استراتيجية بالفعل تتصدى لمسائل التمويل والدعم السياسي والاتصال بدلاً من المشاركة في الأنشطة العملية. ويقدم المجلس خدمات الإشراف العام ويضع السياسات والبروتوكولات التي تُنظَّم إيجاد مبادرات القوة الشرائية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي للمجلس أن يكفل كذلك مساهمات البلدان وآراءها، وأن يكون في نهاية المطاف مسؤولاً أمام اللجنة عن نتائج البرنامج. وينبغي لإحدى أولويات المجلس الجديد أن تكون كفاءة النجاح في تنفيذ (وتمويل) جولة عام ٢٠١٧ للبرنامج. ومن أجل تحقيق "التوازن بين الكفاءة وتمثيل أصحاب المصلحة، واتباع الشفافية في عملية صنع القرار في الوقت ذاته" (انظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٠٩)، فإن من الأهمية بمكان تحديد العدد المناسب من الأعضاء المشاركين في المجلس. وينبغي أن يكون هناك مقعد في المجلس لكل بلد مما مجموعه أحد عشر بلداً، أي ما بين مقعد واحد ومقعدين لكل منطقة من مناطق البرنامج (تبعاً لعدد المشاركين في كل منطقة من مناطق البرنامج). وأعضاء المجلس الآخرون هم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما الوكالات المنسقة الإقليمية الأخرى، أي مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فينبغي أن تكون أعضاء في المجلس بصفة مراقب. ومن شأن ذلك أن يخفض مقاعد المجلس إلى ١٦ مقعداً بدلاً من ٢٥ مقعداً، كما كانت عليه الحال في البرنامج لعام ٢٠١١. وينبغي لاختصاصات المجلس أن تحدد الطريقة التي سيتم بها اتباع عملية صنع قراراته. وبالإمكان تعويض قلة عدد أعضاء المجلس بعقد اجتماعات موسعة، ودعوة المؤسسات الإحصائية الوطنية الأخرى من غير الأعضاء في مجلس الإدارة إلى حضور اجتماعاته، وإلى النظر أيضاً في مشاركة أوساط المستخدمين، بناء على دعوة منه، في اجتماعاته الموسعة.

المكتب العالمي والمدير العالمي

٢٣ - كان الإطار المؤسسي للمكتب العالمي للبرنامج لعام ٢٠١١ وللمدير العالمي على النحو التالي: المكتب العالمي، الكائن في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة، مسؤول عن مساعدة ودعم المجلس التنفيذي في إعداد عمله وفي تحقيق فعالية تنظيم مهمة التنسيق العالمي. وكان من المتوقع أن يتعامل مكتب التنسيق العالمي عن قرب مع المنسقين الإقليميين. فقد قدم المكتب مساعدة تقنية لوكالات التنسيق الإقليمية بتحديث القوائم العالمية الأساسية ومواد الدراسات الاستقصائية. ويدير البنك الدولي الصندوقَ الاستئماني المتعدد المانحين للبرنامج ويقدم من هذا الصندوق منحاً لعدة وكالات إقليمية أو يقدمها إليها من مرافق أخرى تابعة للبنك الدولي لتقديم المنح. ومن المهام الكبيرة الأخرى المتعلقة بالتنسيق، تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية، إضافة إلى إعداد المنتجات المعرفية، وورقات المدونات الإلكترونية، وإعداد مستجدات فصلية عن أنشطة البرنامج تهدف إلى الترويج لاستخدامات مماثلات القوة الشرائية. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتطبيق وتنفيذ مهمة البرنامج وسياسته العامة وبرامجه وأولوياته ومعاييرها، فإن المدير العالمي يتصرف في حدود التوجيهات الصادرة عن المجلس وفي إطار برامج العمل والميزانيات التي وافق عليها المجلس. وكان المدير والمسؤول الإداري لفريق بيانات التنمية بالبنك الدولي هما اللذان يتوليان تسيير الشؤون اليومية لإدارة المكتب العالمي للبرنامج (مثل مخصصات الميزانية المقدمة من ميزانية البنك الدولي، والصندوق الاستئماني للبرنامج، وإجراءات التوظيف، وتقييمات الأداء، والسفر وما إلى ذلك). وقد أتاح هذا الترتيب المتعلق بتنظيم المساءلة التآزر وتبادل الخبرات بين المكتب العالمي للبرنامج والأنشطة الأخرى في مجال بناء القدرات الإحصائية التي اضطلع بها فريق بيانات التنمية بالبنك الدولي.

٢٤ - وكان نموذج التعاون بين المكتب التنفيذي والمكتب العالمي والبنك الدولي وفريق بيانات التنمية يعمل بكفاءة بفضل إدراك كل طرف لدوره ومسؤولياته. وسيكون من المفيد جدا تحويل المكتب العالمي إلى فريق دائم، ويفترض أن يكون البنك الدولي أفضل هيئة يُلحق بها. ومن شأن هيكليّة أكثر ديمومة أن تكفل مزيداً من الاستمرارية وأن تحفظ الذاكرة المؤسسية وألا تخضع لوضع يسوده عدم يقين مالي. وفي هذه الحالة، سيتولى موظف دائم في البنك الدولي دورَ المدير العالمي.

الفريق الاستشاري التقني

٢٥ - ساعد الفريق الاستشاري التقني، المؤلف من خبراء دوليين، المكتب العالمي في توضيح المسائل المفاهيمية والمنهجية والتقنية التي نشأت خلال المقارنة. وأعرب معظم

أصحاب المصلحة عن تقديرهم الكبير للعمل الذي قام به الفريق والذي كان محل إشادة على اعتبار أنه شكّل إسهاماً كبيراً في نجاح البرنامج لعام ٢٠١١. وتم توضيح عدد من المسائل المنهجية ووضع مفاهيم مبتكرة. وأدت المنهجيات الجديدة والمحسنة إلى زيادة تعقيد الحسابات. ولذلك، أنشئت ثلاث فرق عمل: فرقة العمل للخبراء المعنية بالتحقق لتتولى الإشراف على التحقق من صحة البيانات المقدمة لأغراض المقارنة العالمية؛ وفرقة العمل المعنية بالاحتساب وهي مجموعة من الخبراء ذوي الخبرة في عمليات احتساب البرنامج الذين يتولون احتساب النتائج العالمية بشكل مستقل عن بعضهم البعض، وكفالة التقارب فيما بينها؛ وفرقة العمل المعنية باستعراض النتائج من حيث معقوليتها وتقيدها بالمنهجيات والإجراءات المتفق عليها.

٢٦ - وساهم الفريق الاستشاري التقني وفرق الخبراء الثلاث جميعها إلى حد كبير في تحسين مجمل جودة النتائج النهائية، وأيضاً في كفالة الشفافية فيما يتعلق بالعملية ككل. غير أن العدد الكبير من أعضاء الأفرقة الاستشارية (٢٢ عضواً دائماً وقراءة ٤٠ خبيراً يحضرون بصفة مؤقتة اجتماعات الفريق الاستشاري التقني) لم يكن ينظر إليه كعامل يساعد على تحقيق الكفاءة بل كعامل ينبغي الحد منه لإضفاء الفعالية على المناقشات المنهجية.

المنسقون الإقليميون

٢٧ - اضطلع المنسقون الإقليميون بالمهمة الصعبة المتمثلة في تنسيق المقارنات الإقليمية وكفالة السلاسة في سير العمل بين المكتب العالمي والبلدان. وتولوا مسؤولية تخطيط الدراسات الاستقصائية، وتوفير الوثائق ذات الصلة، وبناء القدرات المنهجية، وجمع البيانات القطرية والتحقق من صحتها، وحساب النتائج الإقليمية ونشرها، وإحالة البيانات الإقليمية إلى المكتب العالمي في الوقت المناسب. وقد اختلفت درجة النجاح في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية باختلاف المناطق، وذلك تبعاً لتجربة الأطراف المعنية ومستوى خبراتها. واعتمد بعض المنظمات الإقليمية والمؤسسات الإحصائية الوطنية على المساعدة التي قدمها المكتب العالمي وعلى ترتيبات الشراكة. وأمکن لمناطق أخرى، كمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، الاعتماد بنجاح على ما لديها من منهجيات وهياكل أساسية متطورة في مجال المقارنة.

تعديل أغراض وأسماء هيئات الإدارة

٢٨ - لبيان التغييرات في الأدوار المترتبة على اتباع نهج أبسط وأكثر تكاملاً في البرنامج، يُقترح إعادة تسمية هيئات الإدارة. فحتى يتسنى للمجلس التنفيذي تعزيز دوره كهيئة

استراتيجية معنية بمعالجة المسائل المتعلقة بالاستراتيجيات والتمويل والدعم السياسي والتواصل وإقرار السياسات والبروتوكولات التي سيجرى التقييد بها في حساب مماثلات القوة الشرائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإن تغيير اسمه إلى "مجلس إدارة" يبدو مناسباً. وإذا كان سيتعين على المنسقين الإقليميين أن يشركوا في اجتماعهم بصورة نشطة وكالات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي، لتضطلع بدور رئيسي في تجميع مؤشرات مفصلة لأسعار المستهلكين، وتحسين جودة مؤشرات أسعار المستهلكين، ويمكن أن تساهم في خطة التكامل بين البرنامج ومؤشر أسعار المستهلكين، فقد يكون تغيير اسمهم إلى "فريق التنسيق المشترك بين الوكالات" فكرة جيدة. وقد يكون من الأفضل تسمية الفريق الاستشاري التقني "فرقة العمل الاستشارية التقنية" لبيان أن مهامه الرئيسية ستغير لأن فريق أصدقاء الرئيس يتوقع جدول أعمال تقنيا مقلّصاً من دون حدوث تغييرات رئيسية في المنهجيات.

بناء القدرات

٢٩ - أكدت غالبية عظمى من أصحاب المصلحة في البرنامج أن جولة عام ٢٠١١ للبرنامج ترتبت عليها آثار إيجابية واسعة في البرامج الإحصائية الإقليمية، في مجالي إحصاءات الأسعار والحسابات القومية على حد سواء. فقد أسهمت عمليات هذا البرنامج أيضاً بشكل كبير في بناء القدرات الإحصائية الوطنية (المؤسسية والتقنية). وبُذلت جهود كبيرة في معظم المناطق لدمج البرنامج في البرامج الإحصائية الوطنية. ويشيد المشاركون بصفة خاصة بالعمل الذي أُنجز في تحسين الأساس الإحصائي لأغراض المقارنات بين البلدان، وبإسهام البرنامج في تحسين الأساس الإحصائي لتسليط الضوء على مشاكل الفقر. وفي موازاة ذلك، أكد المنسقون الإقليميون أنه كان لعناصر البرنامج المختلفة أثر كبير على عبء العمل الواقع على المكاتب الإقليمية والمعاهد الإحصائية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بعمليات جمع الأسعار التي تتجاوز سلة مؤشر أسعار المستهلكين العادية وبالترجمة الكاملة للنتائج المحلي الإجمالي.

٣٠ - وفيما يتعلق بجولة عام ٢٠١١، كان عنصر بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من العملية المستمرة لتحسين جودة البيانات. وقدم المنسقون الإقليميون المساعدة والدعم في أنشطة شملت على سبيل المثال تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية بشأن الأسعار والحسابات القومية، مما أتاح عقد منتديات هامة جمعت الإحصائيين معاً لعرض ما استجد من أساليب وممارسات عملية ومناقشتها. وساهم المكتب العالمي مساهمة كبيرة في بناء القدرات في جولة عام ٢٠١١ للبرنامج حيث قام بإعداد مواد مهمة مثل "كتاب برنامج المقارنات الدولية عن قياس حجم الاقتصاد العالمي" و "الدليل التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية". وعدا عن هذه المواد، قدم المكتب العالمي إلى البلدان والمنسقين الإقليميين دعماً

تقنيا بالغ الأهمية يتعلق بما يلي: (أ) منهجية الاستقصاء؛ (ب) التحقق من صحة البيانات؛ (ج) تجميع النفقات المتعلقة بالحسابات القومية؛ و (د) احتساب مماثلات القوة الشرائية. واستنادا إلى الدروس المستفادة من جولة عام ٢٠٠٥ للبرنامج، استحدث المكتب العالمي برامجيات حاسوبية خاصة بالبرنامج لعام ٢٠١١ (تعرف أيضا باسم مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية) باعتبارها مجموعة شاملة من وحدات برمجية حاسوبية مستقلة ماديا لكنها متكاملة منطقيا لتنسيق جمع البيانات وتجهيزها خلال جولة عام ٢٠١١.

جودة البيانات والبيانات الوصفية

٣١ - تقاسمت الوكالات الإقليمية المسؤولة عن المقارنات في المناطق السبع التي يشملها البرنامج تلك المسؤولية مع الوكالات الوطنية. وتولى المكتب العالمي المسؤولية عن كفاءة إمكانية دمج المقارنات الإقليمية السبع والمقارنة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، في المقارنة العالمية ثم دمجها فعليا. واضطلع المكتب العالمي أيضا بمسؤوليات تجميع النتائج العالمية والتحقق منها ونشرها بينما كانت المسؤولية الوحيدة للمنسقين الإقليميين هي التحقق من صحة النتائج الإقليمية. وأدى التعارض بين التقديرات الإقليمية والتقديرات العالمية في التحقق من صحة البيانات إلى خلق تحديات في وضع تقديرات عالمية متسقة على نطاق جميع المناطق. وشكلت الوسائل المختلفة لضمان الجودة بين الأنشطة المنفذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي أحد مواطن الضعف. إذ لم تكن هناك آلية رسمية لنقل ردود الفعل بين تجميع مماثلات القوة الشرائية على الصعيد العالمي والتحقق الإضافي من صحة التقديرات الإقليمية التي قد تكون أسهمت في أوجه الخلل على الصعيد العالمي. وكان نهج "التعارض" هذا لضمان جودة البيانات والتحقق من صحتها أحد أوجه القصور الخطيرة في إجراءات البرنامج وبروتوكولاته.

٣٢ - إن ضمان جودة واكتمال الإسهامات من البيانات والبيانات الوصفية مسألة فائقة الأهمية بالنسبة للبرنامج. ومع قيام المكتب العالمي بإعداد مجموعة من الاستبيانات المتعلقة بالبيانات الوصفية، طرأ تحسن كبير في مادة البيانات الوصفية وبالتالي في جودة المقارنة. وقد أعدت القوائم المرجعية لإطار ضمان الجودة للمساعدة على تجميع المعلومات اللازمة لتقدير وتقييم نوعية البيانات المقدمة. وأتيح إمكانية الاطلاع عليها باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وكان يتعين على البلدان والمنسقين الإقليميين والمكتب العالمي ملء القوائم المرجعية. وفيما يتعلق بالحسابات القومية، كان يتعين أن يقدم التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق واستبيان ضمان جودة الحسابات القومية واستبيان استفاضة الحسابات القومية وفرّة من البيانات الوصفية عن الطريقة التي تقسّم بها البلدان

بياناتها المتعلقة بالنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٥ بندا أساسيا وعن جودة واستفاضة تقديراتها المتعلقة بالنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية للأسعار، أعد للبلدان استبيان لإطار الدراسات الاستقصائية باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وكانت لهذا الاستبيان أهمية بالغة حيث قدم معلومات عن نطاق تغطية هذه الدراسات الاستقصائية في جميع البلدان.

٣٣ - واستُقي إطار ضمان الجودة في البرنامج من إطار ضمان الجودة الذي وضعه صندوق النقد الدولي، والذي يركز على ما يتصل بالجودة من سمات تتعلق بإدارة النظم الإحصائية، والعمليات الإحصائية الأساسية، والمنتجات الإحصائية. وقد شمل إطار ضمان الجودة في البرنامج ستة مواضيع هي: الشروط الأساسية لضمان جودة البيانات؛ وضمان موضوعيتها؛ وسلامة المنهجية المتبعة في جمعها؛ ودقتها وموثوقيتها؛ وجدواها؛ وإمكانية الاطلاع عليها.

الجوانب التقنية والمنهجيات

وضع قوائم الأصناف

٣٤ - صادفت عملية وضع القوائم الأساسية العالمية قيودا عدة ويتعين تحسينها. فترميز مواصفات المنتجات الإقليمية لم يكن موحدًا على النحو المرجو. ولم تتخذ تدابير كافية لاستخدام الوصف المنهجي للمنتج الذي وضعه البرنامج كأساس لوضع معيار دولي مسجل ومتعهد لوصف المنتجات. أما إجراءات اختيار منتجات القائمة الأساسية العالمية (أي عدد المنتجات في كل بند من البنود الأساسية) فلم تكن واضحة تماما، ونتيجة لذلك لم تكن بعض البنود الأساسية مشمولة بالقدر الكافي لبعض المناطق. فتعين مثلا إعداد دراسة استقصائية خاصة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات في اللحظة الأخيرة. ولم تقدم جميع المناطق إسهامات كافية في إعداد هذه الدراسة. ونتيجة لذلك، ظلت القوائم الأساسية العالمية تعاني من الاستناد بصورة مفرطة إلى التعاريف التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ويمكن زيادة الشفافية في عملية وضع مواصفات منتجات القائمة الأساسية العالمية، مثلا باستخدام أدوات إلكترونية مشتركة تتيح لجميع المناطق أن تقدم مقترحاتها. وفي الحالة الأمثل، تخضع المنتجات المقترحة إدراجها في القوائم الأساسية العالمية لمسح تمهيدي بغية تحديد توافرها وأهميتها في المناطق والبلدان قبل إدراجها في الدراسة الاستقصائية. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على تحسين المواصفات.

الأهمية مقابل الصفة التمثيلية

٣٥ - تشكل قابلية مقارنة المنتجات الخاضعة للتسعير المبدأ الأساسي لتقدير مماثلات القوة الشرائية. وإحدى العضلات التي تواجه البرنامج هي أن حصص الإنفاق المتعلقة بالمنتجات المتاحة القابلة للمقارنة قد تختلف اختلافا كبيرا. ونظرا لعدم وجود بيانات واضحة بشأن النفقات المتعلقة بكل منتج على حدة، يستخدم الترحيح غير المباشر أو الضمني التقريبي للحصول على مماثلات القوة شرائية "غير منحازة"/ ذات صفة تمثيلية متساوية للبنود الأساسية. وقد أوصى الفريق الاستشاري التقني باستخدام مفهوم "الأهمية" في البرنامج لعام ٢٠١١. وحُدِدت هذه الأهمية بالرجوع إلى حصة البند من الإنفاق الافتراضي في إطار أحد البنود الأساسية. واستبدلت بعد ذلك طريقة المتغير السوري التمثيلي لمنتجات البلدان التي استُخدمت في البرنامج لعام ٢٠٠٥ بطريقة المتغير السوري لمنتجات البلدان المرجحة. وبوجه عام، فإن مفهوم "الأهمية" أقل غموضا وأقرب إلى الفهم وأكثر شفافية من مفهوم "الصفة التمثيلية" المستخدم في جولة عام ٢٠٠٥ للبرنامج (في إشارة إلى مستويات الأسعار الاعتيادية)، إلا أنه لا يحل جميع المشاكل المتعلقة بعمليات حساب مماثلات القوة الشرائية "الحقيقية" (غير المنحازة) للبنود الأساسية في حالة عدم الأخذ بـ "مستوى الأسعار الاعتيادي". ولذلك ينبغي تركيز المزيد من الجهود على تقديم المزيد من الشروح للبلدان فيما يتعلق بالعملية كلها.

بدلات الإيجار

٣٦ - هناك عدة جوانب تزيد من صعوبة مقارنة نفقات السكن، مثل تسجيل نفقات السكن، والتفاوت الكبير في أوضاع السوق من بلد إلى آخر. وبذل كل من المنسقين الإقليميين والمكتب العالمي جهودا كبيرة لتحسين المنهجية المتبعة والبيانات المقدمة (من أسعار وأرقام الحسابات القومية) في هذا المجال المعقد. ومع ذلك، ظل التقدم الفعلي المحرز متواضعا إلى حد ما. والأرجح أنه يتعين الحفاظ على النهج المزدوج في جمع بيانات كل من الإيجار والكم. وينبغي للتحسينات في هذا المجال أن تُستقى أساسا من التحسينات التي أُدخلت على جودة البيانات وتوافرها (بيانات الأسعار والمسكن المتاحة وبيانات الحسابات القومية).

الخدمات الحكومية (الصحة والتعليم والخدمات الجماعية)

٣٧ - شكّل استخدام تسوية للإنتاجية لأغراض الربط العالمي للمرتبات في الخدمات الحكومية في جولة عام ٢٠١١ للبرنامج تحسينا واضحا. ومع ذلك، لوحظ وجود العديد من نقاط الضعف: فتسوية الإنتاجية المحتسبة باستخدام تقديرات رأس المال مقابل العمل

للاقتصاد ككل في مجالات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الجماعية، تقدم تقديراً تقريبياً جداً (كما أن دقة عوامل تسوية الإنتاجية بالنسبة للبلدان المختلفة تبدو مختلفة)، ولم تستخدم جميع المناطق تسوية الإنتاجية في المقارنات الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، لم تتبع المناطق نفس المنهجية (فمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي استخدمتا نهج المخرجات فيما يتعلق بخدمات الصحة/المستشفيات والتعليم بينما استخدمت مناطق أخرى نهج تكلفة المدخلات). والواقع أن نتائج البلدان تعتمد، بدرجة كبيرة في بعض الحالات، على المنهجية الإقليمية وهو ما قلل من قابلية المقارنة بين المناطق.

٣٨ - ولا شك في ضرورة قيام جميع المناطق بتحليل دقيق لتجربة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في اتباع نهج المخرجات في هذه المجالات. بيد أن وجه التحدي في اتباع نهج المخرجات هو أنه يتطلب إدخال بيانات غير متاحة دائماً، أو بيانات ذات طبيعة مشكوك فيها. فالمخرجات (وجودتها) تتطلب جهداً أكبر في التحديد وتكون في الوقت نفسه أقل قابلية للمقارنة. وبالتالي، فإن النهج القائم على المدخلات مع استخدام تسوية الإنتاجية هو على الأرجح، في الوقت الراهن، أفضل خيار ممكن لبرنامج المقارنات الدولية. ولكن، ينبغي تبسيط عملية حساب عوامل تسوية الإنتاجية، وكذلك كيفية تطبيق هذه العوامل.

التشييد

٣٩ - كان النهج المعتمد في جولة عام ٢٠١١ للبرنامج نهجاً توفيقياً يسعى للاستفادة بأكبر قدر ممكن من معايير قياس، أقل ما يُقال عنها إنها غير موحدة، لنشاط يصعب قياسه. ومن الواضح أن اتباع نهج قائم على نماذج محددة يُعد طريقة أفضل، ولكن عموماً يمكن القول بأن نهج عام ٢٠١١ القائم على المدخلات كان وما زال الخيار الأفضل والأكثر قابلية للتحقيق، بالنظر إلى محدودية توافر البيانات، لأنه أقل تكلفة بكثير. من جهة أخرى، لا تأخذ تكاليف المدخلات (المواد واليد العاملة والمعدات) في الحسبان الفجوة الملحوظة بين الاقتصادات في ما يتعلق بالأرباح والضرائب وهامش الربح الذي يضيفه المتعاقدون، وبالتالي فإنها لا تعكس بشكل كامل أسعار السوق. لذلك، يُقترح إجراء المزيد من البحوث بشأن هذه المشاكل خلال الدورات المقبلة للبرنامج.

الربط العالمي

٤٠ - كان قرار اعتماد نهج القائمة الأساسية العالمية لجولة عام ٢٠١١ تحسناً واضحاً، لا سيما وأنه يكفل روابط أقوى لأنه يستند إلى مجموعة من الأسعار لكل البلدان المشاركة.

ومع ذلك، ينبغي لهذا النهج أن يخضع لمزيد من التحسين عن طريق زيادة تدقيق تعاريف البنود وضمان استخدام مفاهيم مثل مفهوم "علامة تجارية معروفة"، بصورة منهجية في كل أجزاء القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز المبادئ التوجيهية للدراسات الاستقصائية في بعض المجالات الصعبة مثل الصحة، والإسكان، وبيع المعدات.

٤١ - وثمة رأي شائع مفاده أن اعتماد كل من طريقة منتجات البلدان المرجحة وطريقة تجميع البلدان مع إجراءات إعادة التوزيع كان من باب التحسين وينبغي الإبقاء عليها في الجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية بهدف كفالة تعزيز الاتساق بين الجولات. ومع ذلك، من المستحسن إجراء المزيد من التحسينات والبحوث التقنية، من قبيل الإقصاء أو الحد من أثر الصلات "الضعيفة" (الجمع بين بلدان تختلف فيها هيكل الأسعار والنفقات اختلافاً كبيراً) في المقارنة على الصعيد العالمي.

ثبات النتائج الإقليمية

٤٢ - إذا افترضنا أن المقارنات الإقليمية تجرى بدرجات متفاوتة من الدقة، يمكن اعتبار ثبات النتائج الإقليمية سمة إيجابية. وهناك فائدة أخرى للإبقاء على ثبات النتائج الإقليمية تتمثل في أهمية الحفاظ على هذا الثبات وعلى مجموعة واحدة فقط من النتائج لكل منطقة، حرصاً على مصداقية نتائج البرنامج. ومع ذلك، وبصفة عامة، يصعب تأييد مفهوم "الثبات". ويمثل هذا أساساً عقبة تنظيمية لا إحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على الثبات يجعل عملية الحساب أقل شفافية وأكثر تطلباً للبيانات العاملة. والمشكلة الرئيسية لا تكمن في الثبات في حد ذاته بل في استخدام المناطق منهجيات مختلفة، الأمر الذي يخفض إمكانية المقارنة بين النتائج العالمية. وينبغي السماح باتباع نهج مختلفة بحسب المناطق ما دام الاختلاف متوقعاً منذ البداية وثمة إجراءات راسخة للربط بينها منذ البداية أيضاً، ولكن ينبغي بذل جهود كافية من أجل توحيد المنهجية. وينبغي نشر النتائج الرسمية لبرنامج المقارنات الدولية مع عامل "الثبات" الإقليمي. ولكن العديد من المستخدمين مهتمون بالنتائج التي تقارن بين البلدان بشكل مباشر أكثر، من دون فرض قيد الثبات. لذا ينبغي أن تقدم، إلى جانب التقديرات الرسمية، مجموعة تحاليل أو تجارب ذات صلة بمماثلات القوة الشرائية من دون قيد الثبات.

ضمان جودة مماثلات القوة الشرائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٤٣ - سخرت الجولات السابقة من البرنامج جهوداً كبيرة للتحقق من صحة بيانات المدخلات في هذا البرنامج (الأسعار والنفقات)، ولكنها أولت اهتماماً أقل لتعادلات القدرة

الشرائية التي تنتج عنها. وفي المستقبل، ينبغي تكريس جهود أكثر للتحقق من مماثلات القوة الشرائية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وذلك من وجهة نظر اقتصادية لكفالة اتساق هذه التعادلات ومعقوليتها.

إدماج مؤشرات أسعار المستهلكين وبرنامج المقارنات الدولية

٤٤ - مع الافتراض بوجود عمليات منتظمة ودائمة لتحديد مؤشرات أسعار المستهلكين، سيكون من المهم بشكل خاص تخفيض العبء الواقع على كاهل البلدان. وينبغي التحقق على نطاق واسع من تحقيق أوجه تآزر ممكنة عن طريق المضي في إدماج أنشطة الاستقصاء المتعلقة بمؤشرات أسعار المستهلكين مع البرنامج.

ثالثاً - استنتاجات اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠١٥

٤٥ - رحبت اللجنة الإحصائية بالنتائج ومشاريع التوصيات الواردة في التقرير الأولي المقدم من فريق أصدقاء الرئيس (E/CN.3/2015/14)، التي أشارت في المقام الأول إلى الجوانب الإجرائية وجوانب الإدارة من البرنامج، بالإضافة إلى التحسينات المنهجية في جولة عام ٢٠١١. ومن الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير الأولي عن جولة عام ٢٠١١ أن فاصلاً زمنياً من ست سنوات بين جولات البرنامج هو فترة طويلة جداً. وقد أعربت عن هذا الرأي جميع الجهات من أصحاب المصلحة تقريباً أثناء عملية التقييم، وأيضاً في ردود الفعل أثناء اجتماع اللجنة. وأعرب عن رأي مفاده أن القبول بنتائج البرنامج وأهميتها يتوقفان إلى حد كبير على توافر هذه النتائج بانتظام وفي الوقت المناسب (على الأقل كل سنتين أو ثلاث سنوات مع استقراء النتائج السنوية). وقد أعربت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين عن تفضيل ما يلي:

(أ) تقليص كبير في المدة الفاصلة بين عمليات المقارنة التي يجريها البرنامج على الصعيد العالمي بقصد تحديد النقطة المرجعية المقبلة في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك في عام ٢٠١٧؛

(ب) كفالة جعل البرنامج عنصراً دائماً من عناصر البرنامج الإحصائي العالمي؛

(ج) إدماج البرنامج في برنامج العمل الإحصائي العادي الإقليمي والوطني.

٤٦ - وعلى أساس هذه الاستنتاجات والمخاضات التي أجريت مع أصحاب المصلحة والمستخدمين الرئيسيين، ركز فريق أصدقاء الرئيس على تحليل معمق لإمكانية اتباع نهج متكامل يؤدي إلى تقليص الفترات الفاصلة بين كل من جولات البرنامج بهدف تحقيق

آثار تنظيمية ومنهجية ومالية. وعلى هذا الأساس، يقدم هذا التقرير وصفاً مفصلاً لمفهوم التحويل التدريجي لعملية البرنامج إلى عملية آخذة بالتطور وأكثر تواتراً تحقق نتائج أحسن توقيتاً وأكثر تواتراً. ونتجت عن التقييم النهائي مجموعة من التوصيات شملت مشاريع توصيات التقرير الأولي لفريق أصدقاء الرئيس.

رابعاً - التخطيط للجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية

٤٧ - يورد هذا الفرع وصفاً لمفهوم يتيح إجراء جولة مقبلة مبكرة للمقارنة على الصعيد العالمي، على أن يكون هدفها النهائي، في الوقت نفسه، أن تشكل نقطة بداية لعمليات أخرى أكثر تواتراً بغية تحقيق نتائج حسنة التوقيت للمقارنات، وإن لم يكن ذلك بصورة سنوية.

ألف - نهج النقطة المرجعية المتجددة

٤٨ - كما يتبين من عمليات سابقة، لا يُنصح باتباع نهج التحديث البسيط (أي استقرار مماثلات القوة الشرائية لجميع عناصر الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧، باستخدام مؤشرات الأسعار والحجم بدلاً من مجموعات بيانات الأسعار المجمعة سنوياً)، وذلك بسبب الفترة الطويلة نسبياً للاستقرار وغياب مؤشرات معامل الانكماش والحجم العالية الجودة والقابلة للمقارنة في جميع المناطق.

٤٩ - ويُقترح الجمع بين بيانات الدراسات الاستقصائية والبيانات الاستقرائية، وهذا يتماشى مع مفهوم دورات الدراسات الاستقصائية المتجددة السنوية ونتائج النقطة المرجعية المتكررة (كل سنة، كل سنتين، كل ثلاث سنوات). وهذا يعني أنه لكل سنة مرجعية "س"، تُجزأ الدراسات الاستقصائية عن السلع الاستهلاكية والخدمات، التي تُعد أكثر الدراسات الاستقصائية حجماً وكثافة من حيث عبء العمل، إلى ثلاث دراسات استقصائية توزع على مدى ثلاث سنوات (س-١، س، س+١). وهكذا، تدمج نتائج الدراسة الاستقصائية من السنة "س" مباشرة في قاعدة البيانات من أجل مقارنة النقط المرجعية، وتُستقرأ/تُستقرأ عكسياً نتائج السنتين "س-١" و "س+١" على أساس نتائج السنة "س". ويمكن إجراء الدراسات الاستقصائية عن السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات) والتشييد والإسكان في دورات تمتد على فترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. ويُجذب جمع بيانات المدخلات/المخرجات عن الخدمات غير المتعلقة بالأسواق والمرتببات الحكومية العامة، بالإضافة إلى بيانات إنفاق الناتج المحلي الإجمالي، بشكل سنوي. ويمكن بشكل واقعي توقع التقديرات الأولى للسنة "س" على مستوى مجاميع الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية خلال

منتصف السنة "س+٢"، وتوقع نتائج أكثر تطوراً وتفصيلاً عند نهاية السنة "س+٢". ويحتاج هذا النهج إلى استقراء واستقراء عكسي لفترة سنة واحدة فقط، وعليه فإنه ينبغي لقابلية مقارنة بيانات البرنامج أن تطرح إشكالية أقل بالنسبة إلى المناطق الأقل تقدماً في مجال الإحصاءات.

الخطة الرئيسية لنهج النقطة المرجعية المتجددة المتبع في برنامج المقارنات الدولية (لعام ٢٠١٧ وما بعده)

الاستقصاءات	برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٧				برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٨				برنامج المقارنات الدولية في عام ٢٠١٩			
	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الأغذية والمشروبات والتبغ												
الملابس والأحذية												
المنتجات التقنية والمزلية												
الرعاية الصحية												
الخدمات												
الأثاث												
الإسكان												
الآلات والمعدات												
التشييد												
الخدمات غير السوقية (المرتبات)												
تعادلات القدرة الشرائية												
النواتج المحلية الإجمالية												

ملحوظة: "X" تشير إلى استخدام مباشر؛ "X=" مع استقراء مماثلات القوة الشرائية؛ "X=" مع استقراء عكسي لمماثلات القوة الشرائية.

٥٠ - وبالنسبة للنقطة المرجعية لعام ٢٠١٧، يمكن تنظيم جمع البيانات على النحو التالي:

(أ) المنتجات الاستهلاكية (بما في ذلك منتجات القائمة الأساسية):

١' دراستان استقصائيتان في عام ٢٠١٦ (الأغذية والمشروبات والتبغ؛ والملابس والأحذية). بما أنه يُفترض أن عروض المنتجات في هذه الفئة الاستهلاكية لا تتغير بسرعة، يمكن اعتماد قوائم الأصناف الإقليمية والعالمية

الموجودة التي جرى تحديثها من البرنامج لعام ٢٠١١ (أو نسخ منها منقحة تنقيحاً طفيفاً). وسيجري استقراء المعلومات المتعلقة بالأسعار على أساس عام ٢٠١٧، باستخدام المؤشرات الفرعية المفصلة المتاحة للبرنامج؛

٢' دراستان استقصائيتان في عام ٢٠١٧ (المنتجات التقنية والمزلية؛ الرعاية الصحية). يمكن إجراء تحديث لمواصفات الأصناف القائمة المتصلة بالمنتجات التقنية خلال عام ٢٠١٦ وإنجازها مطلع عام ٢٠١٧؛ وستدرج بيانات الدراسات الاستقصائية مباشرة في مجموعة بيانات المقارنات؛

٣' دراستان استقصائيتان في عام ٢٠١٨ (الأثاث؛ الخدمات). ستستند هاتان الدراستان الاستقصائيتان إلى مواصفات الأصناف التي جرى تحديثها (ستجريان في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧)، بالإضافة إلى استقراء عكسي لبيانات الأسعار لعام ٢٠١٧ على أساس المؤشرات الفرعية المفصلة للبرنامج؛

(ب) استقصاءات السلع الرأسمالية (الآلات والمعدات؛ التشييد) في عام ٢٠١٧. على أساس مواصفات الأصناف التي جرى تحديثها، مع التمديد اللازم بما يعكس التطورات الحاصلة في الأسواق؛

(ج) استقصاءات الخدمات غير السوقية والمرتببات الحكومية العامة في عام ٢٠١٧. على أساس مواصفات الأصناف القائمة مع إجراء التعديلات اللازمة؛

(د) الاستقصاءات المتعلقة بالسكن في عام ٢٠١٧. على أساس مواصفات الأصناف القائمة مع إجراء التعديلات اللازمة؛

(هـ) بيانات إنفاق الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مع التقديرات الأولية على مستوى مجاميع الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية في منتصف عام ٢٠١٩، وبيانات العناوين الأساسية المفصلة المتاحة في نهاية عام ٢٠١٩.

٥١ - وفي حين أن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمستهلكين، والتي تُعدّ المجال المنهجي الأقل إشكالاً، تكون إما في طور التنفيذ وإما يمكن البدء بإجرائها بسرعة نسبياً في عام ٢٠١٦، فإنه يمكن بدء العمل على أجزاء أخرى خلال عامي ٢٠١٧ أو ٢٠١٨. وينبغي للمناقشة بشأن التحسينات المنهجية التي يمكن إدخالها في مجالات السكن والتشييد والحكم عموماً، والتعليم والصحة، وما إلى ذلك، أن تجرى في عام ٢٠١٦. وينبغي أيضاً استعراض كيفية الاستفادة المثلى من الاستبيانات وتصنيف الناتج المحلي الإجمالي (تفصيل الإنفاق) وقائمة المواصفات.

٥٢ - ويعني ذلك أن النتائج الأولى عن السنة المرجعية لعام ٢٠١٧ ستكون متاحة في عام ٢٠١٩، وهو موعد يلي بخمس سنوات نشر نتائج برنامج عام ٢٠١١. ويظل طول هذه المدة الزمنية غير مقبول إلا أنه سيشكل نقطة الانطلاق لإصدار نتائج عالمية بشكل أكثر تواتراً، على افتراض اتباع نهج يعتمد نقطة مرجعية متجددة ويعمل بشكل تام الفعالية، وأن تصدر النتائج عن السنة المرجعية ٢٠١٨ في عام ٢٠٢٠ وهكذا دواليك.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى النتائج المستقاة من مختلف الأنشطة الجارية في معظم المناطق المشمولة بالبرنامج (انظر الفقرة ٥٦ أدناه)، يُفترض أن يكون من الممكن، بحلول نهاية عام ٢٠١٨، إعداد نوع من المستجدات العالمية المؤقتة عن ماثلات القوة الشرائية خلال الأعوام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، استناداً إلى مزيج من النتائج المستقاة من المستجدات الإقليمية والاستقراءات التفصيلية. وينبغي للبنك الدولي والوكالات الإقليمية والخبراء التقنيين أن يدرسوا بصورة أعمق الخيارات المتمثلة في الجمع بين هذه النتائج الإقليمية من أجل تحقيق نتائج محدّثة مؤقتة.

باء - الميزة: المرونة

٥٤ - يكتسي مفهوم دورات الدراسات الاستقصائية المتجددة السنوية المقترن باستقراءات/استقراءات عكسية مستندة إلى مؤشرات، ميزة تتأتى من نوع من المرونة: فليس من الضرورة القصوى أن تنقيد جميع المناطق الإقليمية بنفس الجدول الزمني في جمع البيانات عن الأسعار، أقله في المرحلة الأولى. وبإمكان المناطق الإقليمية المتاح لها بصورة أقل إنجاز الاستقراءات أن تختار جمع البيانات عن أسعار جميع السلع في السنة س. وقد ترغب مناطق إقليمية أخرى في توزيع عبء جمع البيانات عن الأسعار على مدى فترة السنة س-١، والسنة س+١، على النحو المقترح. وبالنسبة للسنة المرجعية ٢٠١٧، ينبغي استخدام النتائج المستقاة من مختلف الدورات الجارية للدراسات الاستقصائية في مختلف المناطق الإقليمية بوصفها مدخلات مباشرة لأغراض المقارنة مع السنة المرجعية ٢٠١٧. وقد تكون هناك بعض فئات المنتجات (كمعدات تجهيز المعلومات أو الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأسواق السريعة الحركة) التي تقتضي أن يُنسق فيها عن كثب توقيت جمع البيانات عن أسعارها حتى يتسنى تحديد المنتجات المدرجة في القائمة الأساسية العالمية التي ينبغي تحديد أسعارها. وتجري عملية التحقق المفصل من صحة الأسعار في الحالة الأولى على الصعيد الإقليمي. غير أن التحقق من قابلية المقارنة فيما بين الأقاليم (التحقق العالمي) لا يمكن أن يتم إلا عند تقديم جميع الأقاليم لبياناتها، وإلا إذا كان هناك وقت كاف لاستعراض ماثلات القوة الشرائية في المناطق الإقليمية والتحقق منها، في حال كشفت تقديرات ماثلات

القوة الشرائية العالمية احتمال وجود مشاكل. وفي حين يفترض ألا تشكل المرونة في حد ذاتها مشكلة كبيرة تواجه التحقق العالمي، فمن المستحسن أن تقيد جميع المناطق الإقليمية بنفس الجدول الزمني تقريبا.

٥٥ - وفي حين أنه من المستحسن أن تُقدم بيانات الدراسات الاستقصائية سنويا، يمكن أيضا إتاحة المرونة للدراسات الاستقصائية الأكثر صعوبة وتعقيدا (الآلات والمعدات والتشديد والإسكان) بما يتيح دورات تمتد لسنتين أو ثلاث سنوات، شرط أن تكون البلدان/المناطق الإقليمية قد وضعت نظاما لمعاملات الانكماش لتلك المناطق.

٥٦ - ولذلك، ينبغي إدماج النتائج والجهود، التي تندرج ضمن مختلف الأنشطة الجارية في معظم المناطق الإقليمية المشمولة بالبرنامج، في إطار العملية العالمية لعام ٢٠١٧ إلى أقصى حد ممكن. وقد أُنجزت رابطة الدول المستقلة الدراسات الاستقصائية في عام ٢٠١٤ ويُتوقع صدور نتائجها في أواخر عام ٢٠١٦؛ وتعكف أفريقيا وآسيا على إنجاز الدراسات الاستقصائية عن الفترة من منتصف عام ٢٠١٥ إلى منتصف عام ٢٠١٦؛ وأصدرت منطقة غرب آسيا نتائج مؤقتة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وتعزم إنجاز دراسات استقصائية في عام ٢٠١٦؛ وتعزم أمريكا اللاتينية إنجاز دراسات استقصائية في عام ٢٠١٦؛ في حين يعزم البنك الدولي إعداد تحديث عالمي عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦؛ وتعزم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إعداد جولات "محدثة" مؤقتة عن عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦؛ ويعكف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على إعداد النتائج على أساس سنوي. وفيما يتعلق بالعمليات اللاحقة الخاضعة لنقطة مرجعية متجددة، سيكون من المستحسن أن تنتقل جميع المناطق الإقليمية بصورة تدريجية إلى اتباع الجدول الزمني العام المبين في الجدول أعلاه.

جيم - الاحتياجات: المؤشرات المفصلة العالية الجودة

٥٧ - يُتوقع من جميع الحجج المبينة التي تؤيد إنجاز المقارنات في الوقت المحدد وبصورة متواترة وفعالة من حيث التكلفة، أن تكفل جعل الحولات المقبلة من عمل البرنامج "أسلس" و "أسرع" مقارنة بالمقارنات السابقة، دون أن تفقد دقتها. ويقتضي مفهوم النقطة المرجعية المتجددة وضع مجموعة من المؤشرات الموثوقة لفئات الناتج المحلي الإجمالي المفصلة كي يتسنى تطبيق الاستقراء/الاستقراء العكسي للبيانات المستقاة من الدراسات الاستقصائية على السنوات المرجعية المقابلة لها. وبناء على الخبرة المكتسبة في الفترة الانتقالية، فإن هذه البيانات والبيانات الوصفية لا تكون متاحة و/أو لا تكون عالية الجودة في جميع البلدان ولذلك، ستتقضي الضرورة وضع استراتيجية لتقديم المساعدة التقنية (مع صندوق النقد الدولي) للعمل تدريجيا على تحسين توفر وجودة هذه المؤشرات في جميع

البلدان. وستتم هذه العملية بالتدريج، وستحسّن تقديرات مماثلات القوة الشرائية ببطء مع مرور الوقت مع تحسّن جودة البيانات والبيانات الوصفية. ويمكن استخدام المؤشرات التالية بالنسبة لمختلف فئات الناتج المحلي الإجمالي:

(أ) السلع الاستهلاكية والخدمات: المؤشرات الفرعية المفصّلة لمؤشر أسعار المستهلكين؛

(ب) السلع الرأسمالية والتشييد: المؤشرات الفرعية لمؤشر أسعار الإنتاج، ومؤشر أسعار التشييد؛

(ج) الإسكان، الإيجار: مؤشر أسعار الإيجار، ومؤشرات الكمية/النوعية؛

(د) الخدمات غير السوقية، المرتبات الحكومية العامة: المؤشرات الفرعية لمؤشر الأجور، ومؤشر كلفة اليد العاملة، ومؤشرات الكمية و/أو المدخلات/المخرجات؛

(هـ) الناتج المحلي الإجمالي: البيانات عن النفقات السنوية ومعاملات انكماش الحسابات الوطنية.

٥٨ - وينبغي أن تتاح جميع المؤشرات المحتملة في الوقت المناسب وأن تتسم بالقدر المطلوب من التفصيل والدقة. ولدى العديد من المؤسسات الإحصائية الوطنية مؤشرات من هذا القبيل. وفي حال لم تتوفر هذه المؤشرات، ينبغي حينئذ إدراجها في برامج بناء القدرات في البلدان النامية. وتجري المنظمات الدولية حالياً أنشطة تقييم بهدف استقرار مماثلات القوة الشرائية، وسيكون من المثالي أن تتوفر سلاسل زمنية لمؤشرات الأسعار عن جميع البلدان المشمولة بالبرنامج بأعلى مستوى ممكن من التصنيف يتعلق أولاً بالسلاسل الزمنية لمؤشر أسعار المستهلكين. ولذلك، أجرى البنك الدولي بحثاً مستفيضاً للسلاسل المتاحة لمؤشر أسعار المستهلكين، ومدى تغطية البرنامج للبلدان، والسنوات المشمولة، ولتفاصيل أخرى. ووسّع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرتهم المشتركة لجمع ونشر بيانات وطنية مفصلة عن مؤشر أسعار المستهلكين فيما يتعلق بجميع البلدان. والهدف المتوخى هو جمع بيانات عن مؤشر أسعار المستهلكين (شهرياً أو فصلياً) لما عدده ١٢ فئة من فئات تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض. وينبغي لفرقة العمل الاستشارية التقنية أن تتحقق من جودة المؤشرات الملائمة وتوفّرها وقابلية مقارنتها.

٥٩ - والمقترح الوارد أعلاه مقترح طموح بالنظر إلى ضيق الجدول الزمني والنقص في القدرات الذي تعاني منه العديد من البلدان المشاركة. ومن المرجح أنه لن يكون

من الواقعي بدء أنشطة إنجاز الدراسات الاستقصائية في عام ٢٠١٦ في بعض المناطق الإقليمية/البلدان بسبب ضيق الوقت المتاح نوعاً ما لإنجاز الأعمال التحضيرية. ويتطلب هذا المخطط اتخاذ إجراءات عاجلة في ما يتعلق بالالتزامات التنظيمية والمالية بعد القرار الصادر عن اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٦. لكن سيُتاح ما يلزم من المرونة عند الاقتضاء لتأجيل أنشطة إنجاز الدراسات الاستقصائية المقررة لعام ٢٠١٦ إلى السنة المرجعية ٢٠١٧، إلا أنه لن يطرأ تغيير على سائر الدراسات الاستقصائية.

دال - برنامج المقارنات الدولية بوصفه برنامجاً دائماً وإدماجه في برامج عمل المؤسسات الإحصائية العالمية والإقليمية والوطنية

٦٠ - يقتضي تطبيق مفهوم النقطة المرجعية المتحددة في البرنامج أن تجمع المؤسسات الإحصائية الوطنية المعلومات اللازمة على أساس أكثر انتظاماً عوض توفيرها كل خمس سنوات. وتستدعي هذه التوتيرة إدماج البرنامج في برامج عمل المؤسسات الإحصائية الوطنية. وفي حين أن إعداد مؤشرات الأسعار (وخصوصاً مؤشر الأسعار للمستهلك)، وتجميع النواتج المحلية الإجمالية المستندة إلى الإنفاق هو عملية دائمة تدرج عادة ضمن برنامج عمل كل مؤسسة إحصائية وطنية، فإن إعداد البيانات عن متوسط الأسعار على الصعيد الوطني مثلاً يتم غالباً خارج نطاق الإحصاءات الرسمية للأسعار. وفي حالة الدراسات الاستقصائية عن الأسعار، من الممكن أيضاً أن يتزامن الاستخدام المنتظم للدراسات الاستقصائية ذات الأهمية بالنسبة للبرنامج مع الحاجة إلى إجراء مقارنات على مستوى الأسعار فيما بين مختلف المناطق الإقليمية (ولا سيما بالنسبة للبلدان الكبرى)، ويمكن أن يتداخل مع الدراسات الاستقصائية عن مؤشر الأسعار للمستهلك. ومن المؤكد أن أوجه التآزر بين الإحصاءات ذات الصلة هي بالتأكيد أعلى في حالة إجراء دراسات استقصائية أكثر تواتراً، ما من شأنه أن يؤثر إيجاباً على تحقيق الفعالية من حيث التكلفة. وعلى غرار ذلك، بغية جعل البرنامج أكثر انتظاماً وقابلية للاستمرار، من الضروري أن يصبح ذا طابع مؤسسي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ومن المهم أن تُدمج الوكالات المنسقة العالمية والإقليمية عمل البرنامج في برامج عملها بوصفه منهجاً راسخاً من مناهج تسيير الأعمال.

٦١ - وثمة جانب آخر يتمثل في أن البرنامج يعزز أيضاً بناء القدرات في جميع المنظمات المشاركة (بما فيها المؤسسات الإحصائية الوطنية، والوكالات المنسقة الإقليمية والعالمية). فمن خلال التدريب المقدم في إطار البرنامج، يُنمى الموظفون المعنيون معارفهم لا سيما في مجال إحصاءات الأسعار، والحسابات القومية. وما من شك في أن هذا الجهد في بناء

القدرات سيكون أكثر فعالية عند القيام به بشكل مستمر عوض القيام به كل بضع سنوات. ولذلك، فمن المهم الاستفادة من القدرات المكتسبة من جولة عام ٢٠١١.

هاء - مسائل التمويل

٦٢ - لدى المعنيين بالبرنامج قناعة راسخة بأن البرنامج يحتاج، كي يقوم بأعماله بصورة أكثر انتظاماً ويصبح ذا طابع مؤسسي أكبر، إلى استمرارية في التمويل، وبالأخص في الحالات التي تفتقر (حتى الآن) فيها الهياكل الأساسية الإحصائية (حتى الآن) إلى تطور كاف، وإلى تمويل لأنشطة التنسيق العالمية في الحالات التي يمكن أن يساعد فيها توفير تمويل دائم للمكتب العالمي في كفالة عدم فقدان قاعدة المعارف التي اكتسبت من كل من جولات البرنامج. ونتيجة لذلك، وبغية جعل عمل البرنامج جزءاً لا يتجزأ من مناهج تسيير الأعمال في المؤسسات الإحصائية الوطنية له ميزانية عادية، عوض اعتباره مشروعاً ممولاً من مصادر خارجية، يمكن للجهات المانحة أن تحوّل التمويل إلى أنشطة تستفيد منها البلدان مباشرة من قبيل جمع البيانات، وتقديم المساعدة التقنية، وتنظيم حلقات العمل. وقد ترغب الجهات المانحة المحتملة في التأكد من تحقيق القيمة لقاء المال الممنوح عند دعمها إعداد نتائج البرنامج. ويشكل حسن توقيت نتائج البرنامج وتواترها، دون شك، حجتين وجيهتين، غير أن أنشطة التواصل الجيدة تشمل أيضاً بذل جهود تُظهر للجهات المانحة أن البرنامج يلي عموماً احتياجات المستخدمين ويسعى إلى مواصلة الانفتاح فيما يتعلق بالحصول على البيانات والبيانات الوصفية. ولذا، ينبغي للجهات المعنية بالبرنامج أن تعجل ببذل جهود التواصل وتوحيدها وتنسيقها على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٦٣ - ووفقاً للمعلومات الواردة من البنك الدولي، فستكون مستويات التمويل الذي يقدمه البنك الدولي في الجولة المقبلة أقل مما كانت عليه في جولة عام ٢٠١١ من البرنامج، نظراً لتضارب العديد من مطالب التمويل وأولوياته، ومنها على الأخص أهداف التنمية المستدامة المحددة حديثاً. ولذلك، فإن المؤسسات الإحصائية الوطنية ستحتاج إلى المساعدة للحصول على التزام طويل الأجل وتمويل دائم من حكوماتها. وتحقيقاً لذلك، سيتعين على الجهات المعنية بالبرنامج أن تتواصل مع واضعي السياسات على الصعيد الوطني وأن تبرز لهم قيمة بيانات البرنامج. وفي هذا الصدد، سيكون الدور الاستراتيجي للمجلس التنفيذي في تقديم الدعم إلى الوكالات المنسقة العالمية والإقليمية أساسياً.

٦٤ - وحالما ينال مفهوم البرنامج المقبل القبول العام، يجب التفاوض على الحلول التمويلية مع الجهات المانحة، بينها المحتملة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الوكالات الإقليمية، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية والجهات المانحة الأخرى، من أجل كفاءة الاضطلاع بالأنشطة القطرية والإقليمية والعالمية التالية:

(أ) الأنشطة القطرية: جمع البيانات والتحقق من صحتها؛

(ب) الأنشطة الإقليمية: الاحتفاظ بفريق دائم تابع للبرنامج في الوكالات المنسقة الإقليمية للتنسيق على الصعيد الإقليمي، والتحقق من صحة البيانات، وحساب النتائج الإقليمية، وتنظيم أنشطة بناء القدرات الإقليمية، والاضطلاع بأنشطة الدعوة على الصعيد الإقليمي؛

(ج) الأنشطة العالمية: الاحتفاظ بفريق دائم تابع للبرنامج (المكتب العالمي) في البنك الدولي للحفاظ على الذاكرة المؤسسية وكفاءة استمرارية التنسيق على الصعيد العالمي، والتحقق من صحة البيانات، وحساب النتائج العالمية. وسيقوم الفريق أيضا بدعم الهيكل الإداري للبرنامج، وإعداد المواد في مجالي التنفيذ وبناء القدرات، والاضطلاع بأنشطة الاتصال على الصعيد العالمي؛

(د) جدول الأعمال البحثي: تمويل العمل الذي تقوم به فرقة العمل الاستشارية التقنية لدعم جدول الأعمال التقني للبرنامج، ولا سيما الجوانب المنهجية لنهج النقطة المرجعية المتجددة ووضع السلاسل الزمنية لمماثلات القوة الشرائية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات الختامية

٦٥ - شكلت دورة عام ٢٠١١ للبرنامج خطوة كبيرة إلى الأمام في وضع نظام لحساب مماثلات القوة الشرائية على الصعيد العالمي. غير أن التعقيبات الصادرة عن أصحاب المصلحة وعن المناقشة التي دارت في الدورة السادسة والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٥ أوضحت بأنه ينبغي تنفيذ البرنامج على الصعيد العالمي باستمرار، وأن يكون الفاصل الزمني بين عمليات البرنامج أقصر بكثير، بدءا من سنة مرجعية لعام ٢٠١٧. واستنادا إلى هذه المعلومات وضع فريق أصدقاء الرئيس التوصيات التالية:

ألف - الجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية

٦٦ - يوصى بتنظيم برنامج المقارنات الدولية على أساس أكثر تواترا بدءا من السنة المرجعية الموافقة في عام ٢٠١٧. وينبغي إتاحة نتائج الدورات المقبلة التي سيخلص إليها البرنامج، إن أمكن، كل ثلاث سنوات مع استقرارها مقابل النتائج السنوية. وهذا من شأنه أن يجعل نتائج البرنامج أهم بالنسبة للمستخدمين.

٦٧ - يوصى ببلورة مفهوم للنقطة المرجعية المتحددة، وهو نظام من الاستقصاءات المتحددة التي تجرى طوال دورة مقارنة مدتها ثلاث سنوات بهدف الحصول على نتائج مرجعية سنوية. ويقتضي مفهوم النقطة المرجعية المتحددة وضع مجموعة من المؤشرات الموثوقة لفئات الناتج المحلي الإجمالي المفصلة من أجل إجراء استقراء/استقراء عكسي للبيانات المستقاة من الاستقصاءات إزاء ما يقابلها من سنوات مرجعية. وهذا ما يمكن البلدان/الأقاليم من التخفيف من عبء إجراء الاستقصاءات بتوزيعه على مدى ثلاث سنوات، ويتيح مرونة أكبر في تخصيص الموارد.

٦٨ - ويوصى بأن يصبح البرنامج عنصراً دائماً من عناصر البرنامج الإحصائي العالمي. وينبغي للهدف من ذلك أن يكون إضفاء الطابع المؤسسي على البرنامج على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني بإدماج عمل هذا البرنامج في برامج العمل السنوية والمتعددة السنوات للوكالات المنسقة العالمية والإقليمية، والمؤسسات الإحصائية الوطنية، باعتباره منهجاً راسخاً من مناهج تسيير الأعمال.

٦٩ - ويوصى بأن تأذن اللجنة الإحصائية لمجلس الإدارة بوضع مفهوم للتمويل المستدام يتطابق مع المفهوم المقترح للنقطة المرجعية المتحددة.

٧٠ - ويوصى بأن تأذن اللجنة الإحصائية لمجلس الإدارة بأن يتواصل مع واضعي السياسات وغيرهم من المستخدمين والمانيين ويُظهر لهم قيمة بيانات البرنامج، لا سيما من خلال التوضيح للمانيين أن البرنامج يلي عموماً احتياجات المستخدمين، والسعي إلى مزيد من الانفتاح فيما يتعلق بالوصول إلى البيانات والبيانات الوصفية. وينبغي دعوة أصحاب المصلحة في البرنامج إلى التعجيل بجهود تقديم المساعدة وتوحيدها وتنسيقها على كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

٧١ - ويوصى بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان من أجل المضي في تنمية قدراتها التي تم بناؤها خلال دورة عام ٢٠١١ للبرنامج. وهذا ما سيزيد من التحسين في جودة البيانات ويساعد على إدماج البرنامج في البرامج الإحصائية الوطنية.

باء - العملية

٧٢ - يوصى بأن يصادق مجلس الإدارة في بداية العملية على المنهجية والإجراءات التي ستطبق خلال دورة للمقارنة، وبعدهم السماح بإجراء تغييرات لاحقة في تلك المنهجية بعد حساب النتائج الأولية. وينبغي، فيما يتعلق بالدورة المقبلة في عام ٢٠١٧، عدم إجراء أي تغييرات رئيسية في المنهجية، وذلك لكفالة إمكانية المقارنة بالنتائج التي تم التوصل إليها

في عام ٢٠١١. وإذا ما تبين في وقت لاحق وجود عيب في المنهجية أو الإجراء المتبع، يمكن لمجلس الإدارة أن ينظر في إدخال تحسينات والمصادقة على المنهجية التي ستطبق في الدورات اللاحقة للبرنامج.

٧٣ - ويوصى بعدم السماح بإجراء أي تغييرات في البيانات المدخلة الخاصة بالبلدان بعد إعداد النتائج الأولية في أعقاب الانتهاء من عملية ضمان الجودة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٧٤ - ويوصى بأن يضع مجلس الإدارة سياسات تهدف إلى تحسين الانفتاح فيما يتعلق بالوصول إلى بيانات والبيانات الوصفية للبرنامج.

جيم - الإدارة

٧٥ - يقترح تغيير تسمية الهيئات الإدارية وفقا للتغيير في الغاية التي أنشئت من أجلها، على النحو التالي:

(أ) تغيير تسمية مجلس الإدارة السابق إلى "المجلس التنفيذي"؛

(ب) تغيير تسمية اجتماع المنسقين الإقليميين إلى "فريق التنسيق المشترك بين الوكالات". ويتألف فريق التنسيق المشترك بين الوكالات من البنك الدولي، وشعبة الإحصاءات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وغيرها من الوكالات المنسقة الإقليمية (مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)؛

(ج) تغيير تسمية الفريق الاستشاري التقني إلى "فرقة العمل الاستشارية التقنية".

٧٦ - ويوصى بأن تحدّد بوضوح أدوار مجلس الإدارة ومسؤولياته ليصبح هيئة استراتيجية بالفعل تتناول مسائل التمويل والدعم السياسي والاتصال بدلا من مشاركته في الأنشطة العملية. وينبغي للمجلس أن يضع السياسات والبروتوكولات التي تنظم إيجاد مبادرات القوة الشرائية على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما ينبغي له أن يكفل مدخلات البلدان وآراءها، وأن يكون في نهاية المطاف مسؤولا أمام اللجنة الإحصائية عن نتائج البرنامج. وينبغي أن تكون إحدى الأولويات المطلقة للمجلس الجديد كفالة النجاح في تنفيذ (وتحويل) جولة عام ٢٠١٧ للبرنامج.

٧٧ - ويوصى بأن تحدّد اختصاصات مجلس الإدارة بوضوح الطريقة التي يتخذ بها المجلس قراراته. وينبغي توخي الشفافية في عملية صنع القرار.

٧٨ - ويوصى بتحديد عدد مناسب لأعضاء مجلس الإدارة من أجل تحقيق التوازن الصحيح بين أصحاب المصلحة من حيث الكفاءة والتمثيل في المجلس. وينبغي منح المؤسسات الإحصائية الوطنية مركزا قويا في المجلس. وتحقيقا للتوازن في تمثيل البلدان في جميع المناطق الإقليمية للبرنامج، ينبغي أن تُمثّل ١١ مؤسسة إحصائية وطنية في المجلس بصفة أعضاء، من المناطق الإقليمية التالية: أفريقيا (٢)، وآسيا (٢)، وجزر المحيط الهادئ (١)، وأمريكا اللاتينية (١)، ومنطقة البحر الكاريبي (١)، وغرب آسيا (١)، ورابطة الدول المستقلة (١)، والاتحاد الأوروبي (١)، والدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١). ويمكن أن يكفل نظام للتناوب يقام في كل منطقة من مناطق برنامج المقارنات الدولية تمثيلا واسع النطاق للبلدان الأعضاء في المجلس مع مرور الزمن.

٧٩ - وبالإضافة إلى المؤسسات الإحصائية الوطنية الـ ١١، ينبغي لمجلس الإدارة أن يضم في عضويته خمس منظمات دولية، بما فيها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وشعبة الإحصاءات، وعضوين من فريق التنسيق المشترك بين الوكالات. ويدعى الأعضاء الآخرون في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات إلى حضور اجتماعات المجلس بصفة مراقبين. وبهذا يصبح عدد المقاعد المخصصة لأعضاء المجلس الإدارة ١٦ مقعدا في المجموع، حيث انخفض عددها من ٢٥ مقعدا (كما في البرنامج لعام ٢٠١١).

٨٠ - ويشجّع مجلس الإدارة على النظر، عند الاقتضاء، في عقد اجتماعات موسعة، وفي دعوة المؤسسات الإحصائية الوطنية الأخرى من غير الأعضاء في المجلس إلى حضور اجتماعاته، وعلى النظر أيضا في مشاركة أوساط المستخدمين، بدعوة منه، في اجتماعاته الموسعة.

٨١ - ويوصى بأن تشرف فرقة العمل الاستشارية التقنية على جدول الأعمال التقني/البحثي للبرنامج بغية كفاءة السلامة المنهجية. وينبغي لمجلس الإدارة أن يعيّن، على أساس من المعايير المهنية الصرف، مجموعة خبراء يتراوح عددهم بين ١٠ و ١٥ (بينهم خبراء في مجالات أرقام المؤشرات، ومماثلات القوة الشرائية، وإحصاءات الأسعار، والحسابات القومية). ويمكن لفرقة العمل الاستشارية التقنية أن تشكل "فرق عمل" تتناول مواضيع محددة. وأعضاء فرقة العمل الاستشارية التقنية خبراء مستقلون، لا يمثلون أي منطقة إقليمية أو مؤسسة بعينها، ولكن ينبغي لها أن تضم في عضويتها خبراء من ذوي الدراية

مناطق مختلفة. ويجوز للمجلس دعوة أعضاء فرقة العمل الاستشارية التقنية إلى حضور اجتماعاته عند الاقتضاء.

٨٢ - ويوصى بأن يقدم مكتبٌ عالمي (كفريق دائم في البنك الدولي بصفته وكالة منسقة عالمية) الدعم للهيكل الإداري للبرنامج وأن يضطلع بتنسيق النتائج العالمية، والتحقق من صحة البيانات الواردة فيها، وحسابها على الصعيد العالمي.

دال - جدول الأعمال البحثي والجوانب المنهجية

٨٣ - ينبغي لفرقة العمل الاستشارية التقنية أن تضع، إلى جانب فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، جدول أعمال تقني/بحثي في بداية البرنامج. وسوف يقر مجلس الإدارة جدول الأعمال التقني/البحثي هذا. وينبغي، فيما يتعلق بالدورة المقبلة في عام ٢٠١٧، عدم إجراء أي تغييرات رئيسية في المنهجية، وذلك لكفالة إمكانية المقارنة بالنتائج التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١١. وبالتالي، ينبغي لجدول الأعمال القصير الأجل أن يقتصر على ضبط الطرائق والإجراءات التي تشمل المجالات التالية:

- (أ) تنفيذ نهج للنقطة المرجعية المتجددة ووضع سلسلة زمنية لمماثلات القوة الشرائية؛
- (ب) إدماج أنشطة البرنامج وأنشطة الاستقصاءات المتعلقة بمؤشر الأسعار للمستهلكين؛
- (ج) تبسيط عملية وضع قوائم بالأصناف واستخدام مؤشرات الأهمية؛
- (د) تحسين توافر وجودة البيانات المدخلة والمتعلقة بالإيجارات، والخدمات الحكومية، والتشييد؛
- (هـ) تبسيط استخدام عمليات تعديل الإنتاجية للخدمات الحكومية؛
- (و) تحسين إجراءات الربط على الصعيد العالمي؛
- (ز) ضمان جودة مماثلات القوة الشرائية الناتجة عن ذلك ومقاييس الموثوقية.

سادس - النقاط المطروحة للمناقشة

٨٤ - اللجنة الإحصائية مدعوة للتعبير عن آرائها بشأن ما يلي:

- (أ) التوصيات التي اقترحتها فريق أصدقاء الرئيس؛
- (ب) التخطيط المقبل للبرنامج كما وضعه فريق أصدقاء الرئيس.